

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٧٦

الاثنين، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إبيتشوف
	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيد أويثارابال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا	السيد مانزي
	الصين	السيد شين بو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون ت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1360376 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقراراً جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعمال. سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن المنتهية مدة ولاياتهم والذين سيتكلمون وفقاً للسنوات التي اتخذت فيها القرارات ذات الصلة. المتكلم الأول، سعادة السيد مسعود خان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، ورئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام؛ المتكلم التالي سعادة السيد أغشين مهديف، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومن ثم سيتكلم سعادة السيد غيرت روزنتال، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين؛ وأخيراً سيتكلم سعادة السيد محمد لوليشكي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مسعود خان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذه الملاحظات بصفتي المزدوجة، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، لجنة الجزاءات الخاصة بليبيريا، ورئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

لقد أنشئت لجنة الجزاءات الخاصة بليبيريا قبل ١٠ سنوات تقريباً. وترأست باكستان اللجنة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

وفي ذلك الوقت، كانت ليبيريا تتخذ الخطوات الأولية بعيداً عن حرب أهلية مدمرة. ومنذ ذلك الوقت، قطعت ليبيريا شوطاً طويلاً في سعيها لإعادة السلام والأمن والاستقرار. وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أحرز البلد تقدماً كبيراً.

وما فتئ دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مفيداً في تحقيق هذه المكاسب. وظل حفظة السلام الباكستانيون جزءاً لا يتجزأ من بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها. ونعزز ارتباطنا بليبيريا باعتبارنا دولة مساهمة بقوات وبصفتنا رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيريا لفترتي ولاية خلال العقد الماضي، الذي شهد انتقال ليبيريا من الحرب الأهلية إلى الاستقرار.

وخلال العامين الماضيين، عقدت اللجنة ستة مشاورات غير رسمية في ضوء التقارير التي قدمها فريق الخبراء، واتخذت عدة إجراءات للمتابعة. وقام سلفي، بصفتي رئيس اللجنة، بزيارة إلى ليبيريا في أيار/مايو ٢٠١٢. وساعدنا تفاعله على أرض الواقع مع أصحاب المصلحة في ليبيريا على ضبط الاتجاهات العامة لنظام الجزاءات.

وحددت تقارير الفريق التقدم المحرز وأوجه القصور على السواء. وفي أحدث تقاريره، خلص الفريق إلى أن أغلبية الأفراد والكيانات المدرجة في القائمة لتجميد الأصول وحظر السفر لا تمثل أي تهديد للسلام والاستقرار في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية. وتوجد بعض الحالات التي تستدعي القلق فيما بين الكيانات والأفراد المدرجين في القائمة. ولم يجد الفريق أي أدلة على أن الإيرادات العائدة من قطاعي الماس والذهب الغريني توفر التمويل لشراء الأسلحة وتهريبها.

ومع ذلك، حدد الفريق حالات عجز هائلة في القدرات المؤسسية في حكومة ليبيريا وأجهزتها الأمنية في المجالات التالية: الاتجار بالماس وتعدين الذهب، ووضع العلامات على الأسلحة، والإطار القانوني لمنع الاتجار بالأسلحة غير

المشروعة، والتراع المتصل بإنتاج زيت النخيل، والمساءلة والرقابة في قطاع الغابات، والمسائل المتعلقة بحيازة الأراضي، والتهديدات التي تمثلها الأنشطة عبر الحدود التي يضطلع بها المرتزقة الليبريون والمليشيات الإفوارية، والشواغل الأمنية على طول الحدود بين ليبيا وسيراليون. وأكد أعضاء الفريق على أن عجز ليبيا عن إحجازة قانون لمراقبة الأسلحة النارية لضمان وضع العلامات على الأسلحة والذخائر واعتراض الجماعات المسلحة في الداخل ينحصر في المسائل المتعلقة بالقدرات. وهذا عامل رئيسي في إبطاء خطى التنفيذ الكامل للجزاءات.

في ليبيا لا تزال هشة ومحفوفة بالخطر. وإذ تمضي بعثة الأمم المتحدة صوب الانسحاب، ينبغي تكييف طابع انخراط الأمم المتحدة مع السلطات الليبرية لمساعدة الحكومة الليبرية على بناء قدراتها، بما في ذلك قدراتها المدنية. ولا يزال دور لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات المالية الدولية بالغ الأهمية في هذا السياق. وينبغي أن تتسق جهودنا مع أولويات الحكومة لبناء المؤسسات. ويجب تعزيز تعاون ليبيا الأمني مع غينيا وسيراليون وكوت ديفوار بغية بناء نهج استراتيجي أوسع نحو إرساء الاستقرار الإقليمي.

وأخيرا، أنه مع التقدير العميق بتعاون جميع أعضاء اللجنة ودعمهم. كما أشكر أمين اللجنة كيلفن أونغ، وموظفة الشؤون السياسية آن فيكن، والمساعدة ماريا كارميلا خافيير - بوبي على دعمهم للجنة وعلى الأعمال التي اضطلعوا بها. كما أشيد بالأعمال الشاملة والملموسة والجوهرية التي اضطلع بها أعضاء الفريق - كريستيان ديتريش، وكاسبار فيذن ولانسانا غبيري - خلال العامين الماضيين. فقد كانوا دقيقين وعملوا بشكل دؤوب.

وأتناول الآن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي توليت رئاسته في عام ٢٠١٣. واضطلع السفير محمد لوليشكي ممثل المغرب بتلك العملية باقتدار في عام ٢٠١٢. وبالنسبة لباكستان، كان من دواعي الشرف الفريد أن نكون أحد أكبر المساهمين بقوات في حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وان تتولى رئاسة الفريق العامل. وبدأنا في عام ٢٠١٣ باتخاذ القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) في كانون الثاني/يناير، في ظل رئاسة باكستان. وركز ذلك القرار الشامل بشأن حفظ السلام، وهو الأول من نوعه خلال أكثر من عقد، على البعثات المتعددة الأبعاد التي تقوم على أساس اتخاذ نهج شامل نحو معالجة الأزمات المعقدة التي تنطوي على جوانب أمنية وسياسية وإنسانية وإمائية.

إن المسائل الأساسية المعروضة على المجلس اليوم هي كيفية توطيد الانجازات التي حققت حتى الآن، وكيفية المحافظة على الزخم صوب صون السلام والاستقرار، وكيفية اتخاذ القرار بشأن طابع الجزاءات ودورها في المستقبل. وينبغي أن يقوم قرار رفع الجزاءات على أساس تقدير المجلس السياسي الجماعي. وإذ أتخلى عن مسؤولياتي، فإن المجلس يميل إلى تقليص الجزاءات بصورة تدريجية، بالتشاور مع الحكومة الليبرية. ولا تزال ليبيا تواجه العديد من التحديات. وتشمل هذه التحديات ضعف جهاز الدولة الأمني، والمسائل المتعلقة بالحقوق في الأراضي وعدم فاعلية إدارة الموارد الطبيعية. والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات آخذان في أن يصبحا مشكلتين رئيسيتين.

ويريد المجلس أن يستخدم الجزاءات بأكثر الصور كفاءة وفعالية. ويوجد وقت لفرضها ووقت لرفعها. ولا يود أي بلد أن يبقى خاضعا للجزاءات إلى أجل غير محدود. وأقول، بصفتي الشخصية، إن علينا أن نخفف الجزاءات وليس أن نتخلى عنها أو عن حذرنا. وينبغي أن تكون ردا محسوبا وتدرجيا من المجلس.

وقبل تقديم هذا التقرير، عقدت اجتماعات مع الممثل الدائم لليبريا وأعضاء الفريق. وهم يوافقون على أن الحالة

في تشرين الثاني/نوفمبر في الاجتماع الأول من نوعه الذي يكرسه الفريق العامل لشرطة الأمم المتحدة. وفي اجتماعه الموضوعي النهائي، المقرر عقده في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، سينظر الفريق العامل في المسائل المتصلة بتكوين القوات وبدء عمل البعثات.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الشخصية.

أولاً، يشكل الفريق العامل أحد أهم الأجهزة الفرعية بسبب الطابع المحوري لحفظ السلام في أعمال المجلس.

ويحظى الفريق العامل بمجال وفرصة كبيرة ليصبح استباقياً ويدعم مداورات المجلس بشأن حفظ السلام. ونحاول أن نفعل ذلك تماماً. ويسرني أن أبلغكم بأن للفريق العامل خطة موضوعية ودينامية، تستجيب لمسائل حفظ السلام الحالية.

ثانياً، خططنا في وقت مبكر، وتوصلنا إلى تفاهم جيد فيما بين الأعضاء فيما يخص مجموعة من المواضيع والمسائل الإرشادية وتناولنا عدداً كبيراً منها بقدر كبير من التفصيل.

ثالثاً، من الناحية الإجرائية، كان ذلك طوال الوقت شأننا سلساً. والفضل يرجع لأعضاء الفريق العامل الذين أبدوا تعاوناً كاملاً مع الرئيس. وقدمت لنا الأمانة العامة الدعم باقتدار. وتشاورنا معهم على نطاق واسع واستفدنا من اشتراكهم وإحاطتهم الإعلامية على أعلى المستويات. وأود أن أعرب عن أعمق امتناننا للأمين العام بان كي - مون وفريقه المعني بحفظ السلام، بقيادة وكيل الأمين العام إرني لادسو ووكيلة الأمين العام أميرة حق، وجميع زملائهم على تواجدهم، وتقديمهم المشورة والإسهام في أعمالنا. وأعرب عن تقديري للسيد موزيس أبلان وفريقه، لا سيما السيد نيكولاى غالكين وسلفه، لتيسير أعمالنا. كما يسعدني أن أبلغ

واستمر محور تركيز القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) والزخم الجديد الذي ولده بشأن حفظ السلام في أنشطة الفريق العامل، الذي، وفقاً لولايته، نظر في عدد من المسائل المواضيعية الخاصة بكل بعثة بعينها والشاملة لجميع القطاعات. وفي شباط/فبراير، وفي المرحلة المفضية إلى تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، جمع الفريق ممثلي الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وكبار القيادات من الأمانة العامة لمناقشة التحديات في الصومال والتصدي لها. وشددت المناقشة بشأن السلامة والأمن على ضرورة اتخاذ تدابير محكمة لحماية القوة ووضع خطط للإجلاء في حالات الطوارئ ونشر العناصر التمكينية الحيوية ووضع ولايات ممكنة التنفيذ ومدعومة بتوفير موارد كافية.

وتناول الفريق العامل أيضاً استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أعقاب الموافقة على نشر منظومات جوية ذاتية التشغيل غير مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبادل الآراء في الجوانب القانونية والتشغيلية والسياسية والإدارية ذات الصلة كان ثرياً. وشدد الفريق على ضرورة المناقشة الكاملة للمسألة في منتديات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكانت مداورات الفريق العام بشأن مرحلة انتقال البعثات وسحبها حسنة التوقيت، نظراً لأن العديد من البعثات المتعددة الأبعاد كانت ولا تزال في مراحل مختلفة من هذه العمليات.

وفي اجتماع آخر، عقد الفريق العامل مناقشات بشأن اتخاذ نهج مدفوع بالقدرات، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز فعالية البعثات نظراً لطابعها المتطور وولاياتها المعقدة والصعبة. وأبرزت المناقشة أهمية التخطيط والتدريب وتوفير الموارد العسكرية الكافية - لا سيما عناصر التمكين الحيوية مثل أصول الطيران والهندسة - وفعالية استخدام الموارد في مناطق البعثات. ونوقش الدور الهام والمتطور لأعمال شرطة الأمم المتحدة في حفظ السلام والتحديات والفرص ذات الصلة

كثير منها مع فريق الخبراء فيما يتعلق بتقارير الفريق، واتخذت قرارات بشأن مختلف التوصيات الواردة في تلك التقارير. كما استكملت اللجنة قائمة الجزاءات في نيسان/أبريل عام ٢٠١٣، على أساس العناصر المقدمة من أحد أعضاء اللجنة وفريق الخبراء.

ووفقا لمبادئ اللجنة التوجيهية، التي تتيح لغير الأعضاء وغيرهم المشاركة في اجتماعاتها ومشاوراتها غير الرسمية، اجتمعت اللجنة في آب/أغسطس ٢٠١٢، مع الفريق باتريك كاروريتوا، مستشار شؤون الدفاع والأمن لدى رئيس جمهورية رواندا، ومعالي السيد ريمون تشيباندا نتونغامولونغو، وزير التعاون الدولي والإقليمي والشؤون الفرنكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمعت إلى آرائهما.

وعقدت اللجنة، في أوائل آذار/مارس ٢٠١٢، مناقشة مع الممثل الخاص للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لدى الأمم المتحدة. وأسفر هذا الاجتماع عن اتفاق على تبادل المعلومات فيما بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية واللجنة وفريق الخبراء في أواخر عام ٢٠١٢، الذي ينص على نشر الإشعارات الخاصة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومجلس الأمن المتعلقة بالأشخاص التي وردت أسماؤهم في قائمة الجزاءات الخاصة باللجنة.

وعلى مدى العامين الماضيين، بصفتي أحد أعضاء المجلس ورئيس اللجنة ١٥٣٣، شهدت الاستخدام الفعال لتلك الصكوك مثل حفظ السلام وصنع السلام والجزاءات، وتأثيرها الإيجابي على الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، التي تدهورت بشكل جذري في آيار/مايو ٢٠١٢ بتمرد حركة ٢٣ مارس. وأدى استمرار الجهود الرامية إلى إنهاء التمرد والتعامل مع العوامل المسببة لعدم الاستقرار الزمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون

المجلس بأن الفريق العامل سيطلق موقعا على شبكة الانترنت في الأيام المقبلة.

رابعا، كان أحد الأهداف التي وضعناها في البداية تعزيز التآزر فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة. وبالرغم من عدم تمكننا من عقد اجتماع حصري بشأن هذا الموضوع، عززنا هذا التعاون عمليا من خلال تهيئة بيئة لانخراطهم الكامل ومشاركتهم في جميع اجتماعاتنا. وأثرى ذلك التفاعل المفتوح مناقشاتنا وعزز الشفافية والشمولية في أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير مسعود خان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير مهديف.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):

في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي وغيري من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن المنتهية ولاياتكم فرصة لتلخيص أعمالنا وتبادل بعض الملاحظات، إذ تستكمل بلدانا ولاياتها التي دامت عامين كأعضاء غير دائمين في المجلس.

وعلى مدى العامين الماضيين، كان لي شرف وامتيزاز رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال فترة ولايتي، حاولت أن تظل اللجنة تركز على التنفيذ الشامل لنظام الجزاءات، وتقديم كل مساعدة ممكنة لفريق الخبراء بغية دعم عمله الشاق وإقامة حوار مفتوح متبادل مع الدول الأعضاء داخل اللجنة وخارجها، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة.

وعقدت اللجنة، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ما مجموعه ستة اجتماعات، تبادلت وجهات النظر خلال

وبينما زادت عدد الإخطارات الخاصة بشحنات الأسلحة من الدول الأعضاء إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تم إرسالها إلى اللجنة خلال العامين الماضيين، التي يسمح بها بموجب نظام الجزاءات، لا يزال وصول الجماعات المسلحة إلى الأسلحة في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة يؤثر على حياة الملايين من المدنيين ويهدد استقرار المنطقة ككل. ويمكن معالجة مسألة انتشار الأسلحة أيضا أن تكون مجالا يكون فيه لزيادة التعاون الإقليمي تأثير كبير، من خلال وضع تدابير لبناء الثقة وآليات الرقابة. ويمكن أن تضطلع منظومات جوية ذاتية التشغيل التي نشرتها مؤخرا بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور هام في تحديد حركة الأسلحة والجماعات المسلحة.

وإضافة إلى نشر المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة التي وضعها فريق الخبراء في عام ٢٠١٠، التي تهدف إلى التخفيف من خطر تفاقم النزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر للجماعات المسلحة غير القانونية والشبكات الإجرامية والأشخاص والكيانات الخاضعين للجزاءات، عززت مسألة اقتفاء أثر المعادن مكانتها على الساحة الدولية في السنوات الماضية. وشارك فريق الخبراء مع القطاع الخاص والصناعة بشأن هذه المسألة، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وكما لوحظ في تقرير منتصف المدة المقدم من فريق الخبراء (انظر S/2013/433)، أن عدم الاستقرار المستمر في أجزاء مختلفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية يتسبب في خسائر فادحة فيما يتعلق بالتوازن الهش للأحياء البرية والنظم البيئية الفريدة، ومعظمها بسبب تهريب العاج إلى ما وراء منطقة البحيرات الكبرى. وهذا أيضا مجال يمكن فيه تشجيع التعاون بين فريق الخبراء والجهات الفاعلة الأخرى مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة واتخاذ مجلس الأمن لاحقا للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣). واقترن سعي المجتمع الدولي إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة بالإجراءات التي اتخذت في اللجنة ١٥٣٣، التي استجابت لانتهاكات القانون الدولي ونظام الجزاءات بتحديد خمسة من قادة حركة ٢٣ آذار/ مارس - سلتاني ماكينغا، وبودوان نغاريوي، وإنوسون كاينا، وجون ماري رونيغا لوغيري وإريك باديج - لإدراجهم في قائمة الجزاءات فضلا عن حركة ٢٣ مارس نفسها والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وقد كان للإجراءات القوية التي اضطلع بها الجيش الكونغولي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من لواء التدخل التابع لقوة البعثة، في الآونة الأخيرة أثر عسكري كبير في الميدان. بيد أن الهزيمة العسكرية لحركة ٢٣ مارس ليست غاية، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال حل سياسي. ولا يزال هناك الكثير من العمل للقيام به من حيث تجميد الجماعات المسلحة الأخرى، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الديمقراطية المتحالفة، واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وهيئة الظروف لبناء السلام وإقامة الحوار الوطني، ولكن لبنات التغيير موجودة، وأثبتت أداة الجزاءات أنها جزء لا يتجزأ من هذه الجهود الجماعية.

ويبين بوضوح التوقيع على الاتفاق الإطارى ونشر لواء التدخل التابع لقوة البعثة أن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أصبح بشكل متزايد مشاركا في السعي النشط لإيجاد الحلول السياسية والأمنية للأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي رأيي، ينبغي توجيه الطاقة المماثلة نحو استغلال الموارد الطبيعية وتطوير البنية التحتية، لصالح الشعب الكونغولي، بهدف الانفتاح على الإمكانيات الغير مستغلة تقريبا في المنطقة، وإتاحة مساحة أقل للمفسدين مثل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية.

والسبب في الإيجاز واضح: حيث أبلغنا المجلس بعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، عندما نظر المجلس في تقارير منتصف المدة وتجديدات الولاية فيما يخص القرار الأصلي. كما واصلنا إطلاع المجلس على أنشطة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ولذلك فإنني سوف أتناول الجزء الأول المتعلق بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار. بحلول نهاية هذا الشهر، تكون اللجنة قد عقدت ما مجموعه سبع مشاورات غير رسمية على مدى العامين الماضيين، خصصت معظمها لتبادل الآراء مع فريق الخبراء المعني بتقارير الفريق لمنتصف المدة والتقارير النهائية، واتخاذ قرارات بخصوص مختلف توصيات الفريق في شكل مشروع رسائل ومذكرات شفوية أو بيانات صحفية وافقت عليها اللجنة. فيما يتعلق بباقي المشاورات، تبادلت اللجنة الآراء مع الممثل الخاص للإنتربول لدى الأمم المتحدة، مما أتاح إبرام اتفاق بشأن تبادل المعلومات بين اللجنة وفريق خبراءها وبين الإنتربول. واجتمعت اللجنة أيضا مع رؤساء عملية كيمبرلي مرتين فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣). وعدا المشاورات غير الرسمية، تلقت اللجنة ثلاثة تقارير شهرية عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تتعلق برصد وسائط الإعلام، وتقييم الحظر وحقوق الإنسان. باختصار، أعتقد أن تنفيذ حظر توريد الأسلحة، وحظر الماس، وتجميد الأصول وحظر السفر، قد أدت الدور المطلوب فيما يخص السعي للتوصل إلى حل سياسي دائم في كوت ديفوار، ولكن لا يزال الطريق طويلا قبل بلوغ تلك الوسائل كامل طاقتها. ما هي الدروس التي بوسعي أنا وآخرين نقلها إلى المجلس؟ أود أن أ طرح النقاط الموجزة التالية، وبعضها ربما مهم للجان الجزاءات الأخرى.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديري العميق لأعضاء اللجنة على زمتهم، وروح التعاون واهتمامهم بإضافة قيمة إلى أعمال اللجنة وزيادة فعالية نظام الجزاءات الشامل. كما أود أن أعرب عن خالص امتناني لفريق الخبراء، وأعضائه السابقين والحاليين، للعمل المنجز في الإسهام في الامتثال لنظام الجزاءات، في كثير من الأحيان في الحالات الشاقة للغاية وحالات التوتر.

كما أود أن أعرب عن خالص تقديري إلى أمين اللجنة، السيد ديفيد بيغز، وفريقه لمهنتهما وتفانيهما ولما قدماه لي من مساعدة لا تقدر بثمن.

أخيرا، أتمنى للرئيس المقبل للجنة كل التوفيق والنجاح في أداء مهام الرئاسة.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن لعرض أفكارى كرئيس لكل من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

إن المسألة الأولى التي أود الإشارة إليها، هي الفرق بين هاتين الهيئتين الفرعيتين. فواحدة هي لجنة جزاءات نموذجية تعمل طبقا للمادتين ٤٠ و ٤١ من الميثاق، في حين يمكن اعتبار الأخرى آلية للتشاور وبناء توافق الآراء، من أجل تعزيز عمل مجلس الأمن، لا سيما في مجال العدالة الجنائية الدولية. لذلك، يجب تقديم ملاحظاتي الشخصية بشأن هاتين الهيئتين بشكل منفصل.

سأقسم عرضي إلى جزأين، يقسم كل منهما إلى استعراض مقتضب جدا للعمل الذي جرى إنجازه خلال فترة عضويتنا في المجلس التي استمرت لعامين، تليه تقييماتي.

الإقرار بالتعاون وتبادل المعلومات بين فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار وفريق الخبراء في ليبيريا المنشأ عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣).

خلاصة القول، كما قلت في وقت سابق، سنسلم لخلفنا لجنة جزاءات تعمل بشكل جيد ومعقول في بلد يسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق السلام والاستقرار والحوكمة الديمقراطية والتنمية.

سأنتقل الآن إلى الجزء الثاني من ملاحظاتي بشأن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وقد عقد هذا الفريق العامل العديد من الاجتماعات، وصاغ أربعة قرارات، والخبراء الآن بصدد التفاوض بشأن قرار خامس.

بالإضافة إلى ذلك، صدر بيانان صحفيان بشأن إسهام المحاكم الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب. وبغية تيسير استراتيجيتي الإنجاز لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نظر الفريق العامل في الطلبات المختلفة لرئيسي المحكمتين، بما في ذلك تمديد ولاية القضاة. ومن خلال تنفيذ برنامج عمل يتسم بالمرونة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استوعب الفريق العامل آراء جميع الوفود وشواغلها بنجاح.

وخلال رئاستنا، دعم الفريق العامل إنشاء وبدء عمل فرعي أروشا ولاهاي لآلية تصريف الأعمال المتبقية وضمان الانتقال السلس من المحكمتين إلى الآلية.

وآليات تصريف المهام المتبقية أحد الملامح الفريدة الذي يتزايد باطراد في المحاكم الدولية المعاصرة. وإنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين يضمن أن إغلاق محكمتي يوغوسلافيا ورواندا لا يترك الباب مفتوحاً لإفلات الفارين المتبقين من العقاب ولا للمحاكمات والاستئنافات التي لم تكتمل بعد. وأرى أن تلك الآلية مثالية

أولاً، إن لجان الجزاءات هي بالتأكيد آليات معيبة ولكنها على غرار مجلس الأمن نفسه، تضطلع بدور هام. ومن بين المشاكل الرئيسية التي حددناها، عدم امتثال بعض أصحاب المصلحة لمختلف أنواع الجزاءات التي اعتمدها المجلس. وهذا صحيح بالتأكيد فيما يخص الأطراف الفاعلة من غير الدول، ولكنه ينطبق أيضاً على العديد من الأطراف الحكومية، لا سيما في مجال حظر توريد الأسلحة. ويظل من الضروري مواصلة تحسين الشفافية وتوفير المعلومات التفصيلية، مع التركيز بشكل خاص على ضمان أن تتضمن الإخطارات وطلبات الإعفاء الغرض، والمستخدم النهائي، والمواصفات التقنية وكمية المعدات التي سيتم شحنها، وعند الاقتضاء، المورد، والموعد المقترح للتسليم، ووسيلة النقل وخط سير الشحنات.

ثانياً، على الرغم من أن العلاقات مع الحكومة المضيفة كانت جيدة بشكل عام، فإنه قد حدثت مشاكل في بعض الأحيان مع البعثة في نيويورك والعاصمة، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير المعلومات في الوقت المناسب وتلقي ردود فعل فيما يتعلق بنظام الجزاءات. وكانت وتيرة إلغاء الجزاءات مصدراً مستمراً للتوتر الكامن، مع ضغط الحكومة المفهوم لإلغائها السريع، بينما انتهجت العديد من الدول الأعضاء نهجاً أكثر تحفظاً.

ثالثاً، كان التفاعل بين الخبراء وأعضاء اللجنة جيداً عموماً ولكن مرة أخرى، كانت ثمة بعض التوترات أحياناً، بما في ذلك بشأن اختيار الخبراء وتباين الآراء بخصوص أدائهم. ويتسم مجال التفاعل هذا بين الأمانة العامة والدول الأعضاء بحساسية خاصة نظراً للعواقب الفعلية على الأرض الناجمة عن تنفيذ توصيات الخبراء أو عدم تنفيذها.

رابعاً، يبدو بأن لجان الجزاءات تعمل كوحدات مستقلة، مع القليل نسبياً من التفاعل والتنسيق بينها. ومع ذلك، أود

أما الخاطرة الشخصية الثالثة فتتعلق بحسابات التكلفة والعائد بالنسبة للمحاكم الدولية. فعندما كان لي شرف ترؤس اللجنة الخامسة، لا بد لي أن اعترف بأنه كانت تساورني الشكوك بشأن الكلفة المالية العالية جداً التي ينطوي عليها تقديم عدد ضئيل نسبياً من الجناة إلى العدالة. ولكن، بطبيعة الحال، فإن تطبيق العدالة لا يمكن قياسه من حيث المال وحده. وفي واقع الأمر، فإن سيادة القانون لا تقدر بمال، وتأثير المحاكم لا يمكن أن يقاس بمقاييس مثل عدد الأشخاص المحكوم عليهم. بل إنه يكمن في أثرها الرادع، من خلال إدراك أن المجتمع الدولي لديه الآليات الضرورية لضمان أن تسود العدالة، وخاصة على المستوى الرمزي.

ثم هناك خواطر ثانوية نسبياً. على سبيل المثال، فإن المحكمتين ما زالتا تواجهان تحديات هامة، كبيرة وصغيرة. فالإبقاء على الموظفين ضروري لاستكمال عملهم في حينه. كما أنني أشعر بالأسف لأننا لا نستطيع أن نفعل المزيد لمعالجة الحالة الملحة للأشخاص الذين برئت ساحتهم أو أولئك الذين قضوا فترة عقوبتهم وقيمون في بيوت آمنة في أروشا.

على صعيد آخر، أود أن أتوه بالدور القيم لتعاون الدول في السماح للمحكمتين بالوفاء بولايتيهما. فبعد عشرين عاماً من إنشاء محكمة يوغوسلافيا السابقة، من الجدير بالثناء أن جميع الأشخاص الذين وجهت لهم تلك المحكمة اتهامات قد مثلوا أمامها. أما بالنسبة لمحكمة رواندا، فينبغي ملاحظة أنه في حين أن نقل حالات إلى الولايات القضائية الوطنية قد يسرّ انتهاء عمل هذه المحكمة مبكراً، فلن يتحقق ذلك فعلياً إلا عندما يلقي القبض على جميع الفارين وتقديمهم للعدالة، سواء تم ذلك من خلال آلية تصريف الأعمال المتبقية أو في محاكم وطنية.

أما خاطرتي الأخيرة، فهي أنه لكي نحافظ على الزخم الذي تولد، ينبغي أن يواصل الفريق العامل عقد اجتماعات

لتحقيق التوازن بين مجموعتين من المطالب المحتمل تعارضهما: ضرورة احترام الإجراءات القانونية الواجبة والعدالة، من جهة، والمطالبة بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، من جهة أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن القيمة المضافة من قبل الفريق العامل مستمدة من كونه يشكل منبراً لتعزيز التعاون بين المحكمتين ومجلس الأمن. كما أعتقد أن المناقشات في الفريق العامل قد أثرت مناقشات المجلس خلال المراحل الحاسمة من عمر المحكمتين وعمر تلك الآلية.

وفي مقابل هذا التقييم، فإنني أقر بإنجازات المحكمتين، خصوصاً في التشديد على أن القادة الذين يرتكبون جرائم سوف يساءلون بغض النظر عن منصبهم الرسمي، وفي إحقاق العدالة للضحايا وتعزيز سيادة القانون بالعمل في شراكة مع المحاكم المحلية في المنطقة. وكانت المحكمتان مصدر إلهام لإنشاء محاكم أخرى، ومنها المحكمة الجنائية الدولية.

أما بالنسبة لخواطر الشخصية - وهي في الواقع انعكاس لخواطر فريقتي أيضاً - فأود أولاً أن أعبر عن فرط سرورنا البالغ لترؤس الفريق العامل. وقد اتخذنا قراراً استراتيجياً حتى من قبل انتخابنا لرئاسة المجلس بأن نسعى إلى إيجاد مكانة لفترة ولايتنا في المجال العام للسلام والعدالة، انعكاساً لتجربتنا الوطنية الخاصة بالانتقال من النزاع إلى السلام ومن الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي. وأود أن أقول إن احترام سيادة القانون كان "علامة الميزة" خلال فترة ولايتنا، وخلال رئاستنا لمجلس الأمن بالتأكيد، ورئاستنا للفريق العامل كان لها نفس الأثر.

والخاطرة الشخصية الثانية هي الرضا عن إدارة ما أضحي يمثل قضية شاملة لمجلس الأمن حقاً. فمسائل المساءلة وترسيخ سيادة القانون والنظم القضائية تظهر في معظم قراراتنا على الأرجح.

أولئك الذين قاموا بدور رئيسي في الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ويهدفون، من خلال إجراءاتهم، إلى تفويض سيادة القانون والاعتراض على الدور الأساسي الذي تقوم به السلطة المدنية وبالتالي زيادة حدة الإفلات من العقاب وعدم الاستقرار في البلد.“

خلال الفترة قيد النظر، عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية، وحافظت على سبل الاتصال بين أعضائها، وبسّرت المناقشات وعمليات صنع القرار في إطار اللجنة. وتشمل هذه الأخيرة تنفيذ نظام الجزاءات، توسيع قائمة الأفراد الخاضعين لحظر السفر، وعقد اتفاق مع الإنترنت بشأن نشرها. وكان القصد منها تعزيز التدابير التي يقرها الدول الأعضاء.

وكان من الواضح جدا أن الصعوبة الرئيسية التي تمت مواجهتها خلال هذه الفترة هي الحصول على المعلومات وإيصالها من الدول الأعضاء في اللجنة. اللجنة هي إحدى اللجان النادرة، وإحدى اللجان القلائل، إلى جانب لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) المعنية بالعراق ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) المعنية بلبنان، التي ليس متاحا لها فريق خبراء. وعلى الرغم من ذلك، سعت اللجنة إلى الاضطلاع بولايتها بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمن، وبطبيعة الحال مع جميع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة. وبالتالي، من خلال تبادل المعلومات مع السنغال وكوت ديفوار، أصبحت اللجنة في وضع يسمح لها بتتبع انتهاك للحظر المفروض على سفر أحد الأفراد الخاضعين للحظر.

على الرغم من العدد الضئيل جدا من من التقارير الواردة، أقل من ٢٠ تقريراً، أود أن أحث جميع الدول الأعضاء التي لم تقدم تقريراً إلى اللجنة بعد على القيام بذلك وأن تبلغها بالتدابير المتخذة تنفيذاً لأحكام الفقرة ٤ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢). وفي الأيام القليلة المقبلة، سيتم توجيه مذكرة إلى

وإحاطات إعلامية منتظمة مع الإبقاء على حوار منظم مع المحكمتين واتصالات وثيقة مع البلدان المتأثرة والبلدان المضيفة للمحكمتين وللآلية، إلى جانب مواصلة التعاون الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية. ومع استمرار تزايد أهمية الفريق العامل، ينبغي للوفود أن تنظر بجدية في إيجاد منتدى للخبراء لمناقشة المسائل ذات الأهمية للمحكمة الجنائية الدولية بغية إضفاء الطابع المؤسسي على تعاون المجلس مع تلك المحكمة. أخيراً، أود التنويه بالدعم المستمر من قبل أعضاء اللجنتين والأمانة العامة، وخاصة ديفيد برونبرغ ومانويل بريسان، في عمل لجنة ١٥٧٢، وديفي مكناب في عمل الفريق العامل المعني بالمحاكم الدولية.

في الختام، أحث مجلس الأمن بشدة على مواصلة القيام بدوره الأساسي في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد لوليشكي (تكلم بالفرنسية): بعد تقديم تقريرتي النهائي إلى المجلس قبل بضعة أيام بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المعروفة أكثر باسم لجنة مكافحة الإرهاب، يتوجب عليّ الآن أن أبلغ المجلس مرة أخرى بشأن نتائج العمل الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) المعنية بغينيا - بيساو.

وتمثلت ولاية اللجنة، على النحو الذي حدده مجلس الأمن، في مراقبة تنفيذ التدابير المتوخاة في الفقرة ٩ من القرار. اللجنة هي آخر لجنة أنشأها المجلس وهي الوحيدة المعنية حصراً بمنع السفر. وقد تشكلت لجنة جمهورية أفريقيا الوسطى لكن لم يتم إنشاؤها بعد. وقد أنشئت اللجنة المعنية بغينيا - بيساو في أعقاب الأحداث التي وقعت في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ التي أنهت العملية الانتخابية في غينيا - بيساو. وفرضت لجنة الجزاءات حظر سفر على جميع الأفراد الذين يسعون للحيلولة دون عودة النظام الدستوري، أو الذين يتخذون تدابير تقوض الاستقرار في غينيا - بيساو، ولا سيما

ويجدوني الأمل في أن يستمر الزخم في الازدياد في السنوات القليلة المقبلة.

وختاماً، شأني شأن جميع من سبقوني، أود أن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء اللجنة على تعاونهم ومساعدتهم أثناء رئاسته المغربية للجنة، وأن أثني على مستوى المهنية العالي للأمانة العامة وتوفرها في تيسير أعمال اللجنة ورئاستها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق للرؤساء المنتهية ولاياتهم على الطريقة التي أدوا بها الواجبات الهامة جداً الموكلة إليهم من المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

الدول الأعضاء لمساعدة خلفي في المنصب في تنفيذ ولايته مع قائمة مستكملة بالبيانات التي سوف تمكن اللجنة من الاستمرار في الاضطلاع بولايتها.

لجنة الجزاءات هي إحدى الأدوات المتاحة لمجلس الأمن لكي يعالج الحالة في غينيا - بيساو. إنها أداة للمعلومات والتنسيق وإجراء المداورات لمساعدة مجلس الأمن في عمله فيما يتعلق بالعديد من التحديات التي تواجه هذه الدولة الأفريقية. من جانبي، أشعر بالامتنان إزاء الاهتمام المتزايد الذي أبداه مجلس الأمن بهذا البلد، والتزامه بمساعدته في مرحلته الانتقالية الحالية، والإسهام في تحقيق استقراره، جنباً إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو والشركاء الثنائيين لغينيا - بيساو.